ضياء الشكرجي في حوار صريح:

لا بديل عن الديمقراطية للتكفير عن عصور التعصب والاصولية

ضياء الشكرجي، مفكر اسلامي، خبر المعترك السياسي، فتشكلت لديه قناعات استند اليها في وجهته الجديدة في العمل السياسي.
الحوار مع الشكرجي يجب ان يكون واسعاً، سعة افقه واطلاعه ومعرفته بالشؤون المتعددة والمختلفة، لكنه حتماً سيكون حواراً ممتعاً، لانه يرى التسامح غاية.
عن التسامح، ومحاور أخرى اجري هذا الحوار مع المفكر ضياء الشكرجي، الذي وجدت صفحة "حوارات" في صحيفة "المدى" ان نشره سيقدم مساحة اضافية للحوار من اجل التعايش السلمي وهو ما نحتاجه اليوم.

الواجب الشرعي يحتم القبول بالعقيدة المغايرة

اجرى الحوار عدنان ميّام

١- تطرأ مفردة التسامح على قاموس الحياة السياسية والاجتماعية والدينية في بلداننا الشرق أوسطية، فما هو تعريفكم للتسامح؟

التسامح tolerance هو من حيث اللغة تحمل وجود رأي آخر، يعني السماح بوجوده، والقبول بذلك كحد أدنى، بل واحترامه، لأن الاحترام شرط من شروط العدالة، التي هي أساس المعاملة، والتي لا تتحقق بدورها إلا بالتعامل بالمثل، وبالتالي بتحقيق أخلاق الحد الأدنى، أي معاملة الآخر بمثل ما يحب المرء أن يعامله ذلك الآخر. وحيث أن كل صاحب قناعة، يتمنى على المخالفين له فيها أن يحترموا قناعته رغم اختلافهم معه فيها، من هنا وجب عليه أن يحترم هو قناعاتهم، ولا يستثنى من ذلك إلا الفكر الذي يقوم على أساس اللاتسامح ((intolerance، ويؤسس لثقافة اللاتسامح، ويؤدي بالتالي إلى تكدير صفو مناخ السلام داخل كل مجتمع، وبين عموم المجتمع الإنساني، هذا يقال أيضا عن الفكر المعادي للديمقراطية، الذي يكون من لوازم الديمقراطية عدم السماح له ليستغل أجواءها وآلياتها، فيهدم المشروع الديمقراطي من خلال الديمقراطية نفسها. والتسامح من لوازم الحياة السياسية القائمة على أسس الديمقراطية، والذي لا يمنع الاختلاف على وفق الالتزام بأخلاقية الاختلاف، والتنافس النزيه في إطار الآليات والروح الديمقراطية، ولكن فرق بين أن أختلف معك بكل موضوعية، وبين أن أعاديك أو أستعديك.

٢- هل يختلف المعنى اللغوي للفظة "تسامح" في اللغة العربية عما هي عليه من معنى في موطنها الأوربي، حيث ظهر مفهوم التسامح كحل للاحتراب الديني والطائفي في أوساط الكنيسة في القرن السابع عشر الميلادي ليدل على حرية التفكير واحترام الرأي الآخر؟وان وجد اختلاف في المعنى فهل يؤدي بدوره الى اختلاف في الفهم؟

tolerance بمعنى التسامح وفعلها tolerate الذي يعني تحمل/ يتحمل/تحملا وجود رأي أو عقيدة أو قناعة أو موقف مخالف لرأيه أو عقيدته أو قناعته أو موقفه، والسمح أو المتسامح tolerant هو من يمارس أخلاقية التسامح. فالذي يتبادر إلى الذهن باستخدام المصطلح الأوربي (أخذنا الإنكليزية كمثال) هو أن تتحمل الآخر المختلف واختلافه معك وتصبر عليه وتحترمه. وهذا ما نعبر عنه بالعربية بـ(التسامح). فليست العبرة في تطابق المفردتين المستخدمتين في معنى ما من حيث اللغة، بقدر ما تختزن المفردة كـ (مصطلح) وليس كـ(مفردة لغوية) كل تلك المعاني لذلك المصطلح التي تتبادر إلى الذهن بمجرد استخدامه. وحيث أن المصطلح لا يحمل لغويا كل تلك الدلالات من حيث اللغة، يحتاج المصطلح إلى تعريف، لأنه كلغة له معنى بسيط، وكمصطلح ذو معنى مركب. ولعل المصطلح العربي أكثر سماحة من المصطلح الأوربي، فالثلاثي (سمح) له يعني أذن ورخص وأجاز له، وهذا فيه معنى السماح العمودي من الأعلى إلى الأدنى، أو من الأقوى إلى الأضعف، ولكن عندما يصاغ الفعل على وزن تفاعل، يكون هناك طرفان متكافئان يتعاملان أفقيا وليس عموديا بمسامحة أحدهما الآخر لمخالفته له، أو تحمل تلك المخالفة والقبول بها واحترامها، وعدم اختزان عقدة مستأصلة ضد المخالف، التي يمكن أن تتحول إلى احتقانات قد تنفجر إلى فعل عنيف، إذا ما تهيأت الظروف الموضوعية لاستحالة الاحتقانات الداخلية إلى عنف. فالمشكلة ليست مشكلة المصطلح كمفردة لغوية، بل بما يختزنه من مدلول، والمدلول ينمو مع الوقت في المجتمع من حيث إدراك معناه والتفاعل مع مدلولاته، وهذا ينمو بثلاثية التثقيف، والتربية، والمران.

٣- هذا يعني ان المفهوم المعاصر للتسامح لا يتضمن القول بانه قيمة عليا تعطى من قبل المتسامح الذي يكون بمثابة صاحب الحق إلى الأدنى الذي يكون بمثابة الآخر المخطئ أو الأقل حقية؟ أي انه لا يوجد هنالك غالب ومغلوب في التسامح؟

نعم أشرت في جوابي على السؤال السابق إلى العلاقتين العمودية والأفقية في التسامح. وأقول هنا مكملا المعنى بما يكون جوابا على هذا التساؤل، إن من الطبيعي أن يعتقد كل صاحب قناعة عميقة بأنه على صواب - اجتنابا لاستخدام مفردة الحق -، وبالتالي ليس هناك أعلى وأدنى في العلاقة ما بين المتغايرين دينيا أو فلسفيا أو سياسيا أو ثقافيا. التسامح هو أن أحترم قناعة الآخر بمثل ما أنتظر منه أن يحترم قناعتي، وأن تحترم قناعة مغايرة لقناعتك، لا يعني الإقرار بصوابها، بل القبول بالتعايش معها ومع أتباعها واحترامها واحترام أصحابها. أما إذا أقررنا صحة العلاقة العمودية لا الأفقية، أي بتسامح من أصاب الحق مع من أخطأ الحق، فهذا التعامل العمودي النازل يلزم تبادل المواقع، فتكون نظرة كل صاحب قناعة إلى المغاير من أعلى إلى أدنى، بالقبول بوجود من هو على خطأ. وهذا يمكن أن يكون على نحو ما مقبولا، إذا اقتصر على ما يختزن كل من الطرفين أو الأطراف من إحساس، يعتبر إفرازا طبيعيا لقناعته بصحة ما يؤمن به، بشرط ألا يتحول إلى إحساس سلبي، ما سميته بالعقدة أو الاحتقان الداخلي، يمكن أن ينبعث سلوكا يكون بصورة الاضطهاد والقمع، إذا كان صاحب النظرة العمودية النازلة صاحب سطوة أو سلطة أو أكثرية، أو بصورة احتراب في حالة التساوي والندية المتكافئة، أو شبه المتكافئة. وهذه الحالة السلبية التي هي من الضد من مفهوم التسامح، يمكن معالجتها بإشاعة ثقافة العدالة في التعامل، كقيمة أخلاقية ودينية وحضارية، أي التعامل بالمثل، أو معاملة الآخر بما يحب المرء أن يعامله الآخر به، وكذلك إشاعة ثقافة النسبية، بحيث مهما يبلغ الإنسان أو تبلغ الجماعة من قناعة بمتبنياتها، لا تشعر أنها تملك كامل الحقيقة، بل جزءها، كما لا تملك جزء الحقيقة ما هو نهائي لا يمكن مراجعته، وهذا ما يراد تأسيسه أو تجذيره وإشاعته في ثقافة دينية وديمقراطية على حد سواء، بحيث تتبنى الثقافة الدينية فهم الدين على ضوء (العقلية)، و (التأويلية)، و(الظنية)، و(النسبية)، و(الجوهرية)، و(العقلانية)، و (الإنسانية). وإشاعة (المذهب الظني) لفهم الدين، أي دين كان، من قبل أصحابه مهم جدا لمعالجة سلبيات النظرة الفوقية للمغاير الديني. والمذهب الظني يعني أن يؤمن المرء يقينا بالواجبات العقلية من مقولات الدين، بينما يبقى إيمانه بالممكنات العقلية، أي ممكنة الصدق وممكنة عدم الصدق من الناحية العقلية المجردة، حتى لو كانت درجة الظن بنسبة ٩٠٪، فالظنية تعالج التعصب. لأن أصحاب اليقين في رأيي ثلاثة أصناف، المتعصبون تعصبا أعمى، والبسطاء السذج، ومن كشفت لهم حجب الغيب، الذين لا وجود لهم بيننا، وادعاؤها يحتاج إلى دليل. فالإيمان العقلي والعقلاني هو إيمان ظني فيما يتعلق الأمر بالمقولات الدينية الممكنة عقلا، والثابتة للمؤمن بها بالنص لا بالعقل، بل العقل ينتهي دوره بإقرار إمكانها، وهذا فيه تفصيل لا مجال له هنا.

٤- هل يتعارض مفهوم التسامح مع المفاهيم الإسلامية التي تعطي الدين الإسلامي دور الخاتمية وأنه الدين الأمثل؟ وكيف ينسجم ذلك مع الكثير من النصوص التي تبيح دم المرتد والكافر والأحكام المشابهة؟

عندما نتناول موقف الدين عموما وموقف الإسلام خصوصا من مثل هذه القضايا، لا بد من النظر إلى الدين من زاويتين، من زاوية ضرورات العقل، ومن زاوية النص الديني، وبالتالي يكون لدينا دينان، الدين الفلسفي أو العقلي، والدين الوحيوي أو النصي، والأصل أي المرجع هو الأول الذي يقوم على أسس منها -وبمقدار ما يتعلق الأمر بهذا السؤال- أسس (العقلية) و (التأويلية) و(الظنية) و(الجوهرية). فدين الوحي يعرض على دين العقل، لأن العقل هو بمثابة المحكمة الدستورية العليا لمعرفة الصواب من الخطأ فيما هو العقل الفلسفي، والحسن من القبيح فيما هو العقل الأخلاقي، فإن أقر دين العقل دين الوحي، كان الأخير صادقا، وإلا فيتعالى الله علوا كبيرا عن إنزال دين يتقاطع مع ضرورات العقل. فلو صح ما يذهب إليه فهم بعض الفقهاء والمفسرين والمتكلمين للإسلام بأنه لا يسمح بحرية الرأي وحرية الاعتقاد، لا يمكن للعقل أن يعترف به كدين إلهي، للامتناع على الكمال المطلق لله المعبر عنه بالحمد، والمنزه عن أي قدر من نقص، والمعبر عنه بالتسبيح، أن يوحي بدين يأمر بقتل المغاير في العقيدة، أي المغاير ابتداء أو ارتدادا، أي مما يصطلح عليه بمصطلح (الكافر)، أي الكافر النسبي، أعني من لم يؤمن بالإسلام تحديدا، حتى لو كان يؤمن بالله (التوحيد) واليوم الآخر (المعاد الذي هو من لوازم العدل الإلهي، الذي هو بدوره من لوازم كمال الله المطلق)، ويعمل عملا صالحا على المثل الإنسانية، أو على ضوء جوهر الدين، أي على ضوء التحسين والتقبيح العقليين، المعتمدين من المدرستين الكلاميتين العقليتين للمعتزلة والإمامية، كما يمتنع عقلا على الله أن ينزل دينا يشرع قتل المغاير في العقيدة ارتدادا، سواء كان مرتدا فطريا أو مرتدا ذميا. إذن يكون الإسلام إيحاء بشريا، وليس وحيا إلهيا، إذا صحت مقولات مدرسة الإقصائيين والنصيين والمعطلة للعقل. ولكن حسب فهمي للإسلام في جوهره الثابت (مبادئ الأحكام كالعدل)، لا في شكله المتغير (نفس الأحكام، كحكم المرتد، والجزية، وأهل الذمة، ودار الحرب، وغيرها)، يكون من الواجب إسلاميا، نعم أقول من الواجب الشرعي، القبول بالعقيدة المغايرة، وحتى بحرية انتقال المسلم إلى عقيدة أخرى، لاستمتاع المسلم بحرية دعوة المسيحيين وغيرهم في بلادهم إلى الإسلام، مما يتطلب أن يعطي لأتباع الديانات الأخرى نفس الحق، لوجوب الالتزام بشرط التعامل بالمثل، الذي هو شرط العدالة، كأساس ثابت للتعامل مع المغايرين دينيا غير المحاربين للإسلام، يوجبه القرآن، بقوله تعالى ؟لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين؟، وقوله ؟لا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى؟، وكذلك ؟ولقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط؟. فالتزام المؤمن بالإسلام هو (إلزام ذاتي طوعي)، وهو غير مكلف بل غير مسموح له بممارسة (الإلزام الغيري القسري). فإذا دعا إلى دينه، يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة، وعلى وفق مبدأ العدالة التي تعني التعامل بالمثل، أي منح الآخر الديني هو الآخر أن يدعو إلى دينه بالحكمة والموعظة الحسنة، وأما الدعوة الداخلية التي يصطلح عليها بـ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فمن شروطها هي أن تزاول بـ(الرفق) كما عبر النبي (ص). وكل من مصطلح (الرحمة والموعظة الحسنة) ومصطلح (الرفق)، هما ما يمكن أن يصطلح عليهما اليوم بـ(الآليات الديمقراطية) و(التسامح) و(المساواة في حقوق المواطنة)، لأن المواطن إما (أخ في الدين)، أو (أخ في الوطنية)، أو (أخ في الاعتدال والعقلانية)، أو (أخ في المثل الإنسانية)، أو (أخ في المواطنة)، أو (أخ في البشرية) المعبر عنه على لسان علي (ع) (الناس صنفان اما اخ لك في الدين او نظير لك في الخلق).

فأن يعتقد الإنسان أو لا يعتقد، لا يمثل فعلا إراديا، حتى يعاقب عليه، بل القناعة وعدمها تنبعثان لاإراديا من الداخل، وهذا ما لا يجوز لا عقلا ولا أخلاقا ولا دينا المعاقبة عليه. ثم حكم المرتد لم يشرع من رسول أو إمام معصوم، بل من خليفة اجتهد، يقول مريدوه إن له أجرين لو أصاب، وأجرا لو أخطأ، ولكن وفي نفس الوقت لو كان بذلك قد ؟سن سنة سيئة، فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة؟. ولكني أريد أن أحسن الظن بالخليفة الذي شرع ذلك، بأنه رأى ثمة خطر على الإسلام ودولته آنذاك من ظاهرة الارتداد، مع العلم أن عددا غير قليل من فقهاء ومفسري ومفكري السنة يقولون أنه لم يكن هناك ارتداد عن الدين، بقدر ما كان الأمر تمردا على الدولة في دفع الزكاة، لعدم قناعة المتمردين بشرعية آلية اختيار الخليفة، اجتهادا منهم، سواء أخطأوا أو أصابوا. فبئس الدين -

وحاشا للإسلام -أن يقتل من استجدت عند أحد من أتباعه قناعة أخرى مغايرة. فأين هذا من ؟لا إكراه في الدين؟؟ ولماذا الخوف على الدين من الارتداد إذا آمنا بأن الله قد تكفل بحفظه حسب الآية ؟إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون؟؟ فهل يعقل أن الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا يشرع قتل المرتد، فيجعل ذلك سببا من أسباب حفظه لدينه؟

٥- ذكرتم في مضامين حديثكم شيئا عن نسبية الحق، ما هي رؤية الإسلام عن نسبية الحق برأيكم؟

هذا ما تضمنت إجابتي السابقة شيئا عنه، ولكن إجابة على هذا السؤال بالتحديد أقول لا بد من تحديد أي إسلام نقصده في هذا السؤال. فالإسلام العقلي والقرآني يؤكد نسبية الحق: ؟قل إنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين؟، ؟إلى الله مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون؟، ؟وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم، فإن أسلموا فقد اهتدوا، وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد؟. ومن أجل ألا نكون اقتنائيين، فنختار من النصوص ما يؤيد رؤيتنا، لا بد من أن نذكر أن هناك من النصوص ما يستفاد منه لدعم مفهوم دعوى احتكار الحق عند المسلمين، وهكذا فكل دين يكاد يدعي احتكار الحق وامتلاك الحقيقة دون غيره. ومن هذه النصوص، وأقتصر هنا على النصوص القرآنية ؟من يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه؟، ؟إن الدين عند الله الإسلام؟. وفي تصوري إن مما يؤدي إلى استنباط إسلام إقصائي لا يعترف بالآخر من مثل هذه النصوص، ويحتكر امتلاك كامل الحقيقة بصورتها النهائية والملغية لكل حقيقة مغايرة، هو الفهم المجتزئ للنصوص، الذي يفصلها عن سياقاتها، وعن سائر النصوص التي تتناول نفس الموضوع للخروج عبر التفسير الموضوعي بنظرية قرآنية، وكذلك عن الروح العامة للقرآن، واستبعاد العقل الفلسفي في التفسير، وإضافة إلى هذا عدم القدرة على التمييز بين الثابت والمتحول، وبين الجوهر والشكل في الإسلام. شخصيا أفهم الإسلام في ضوء مذهب عقلي تأويلي ظني كما أشرت، يعتمد فيما يعتمد من أسس لنظريته وفلسفته في فهم الدين النسبية. وكل دين أو فهم بشري للدين، وكل إيديولوجيا شمولية لا تقر بالنسبية، مآلها التطرف والتعصب والنأي عن العقلانية والإنسانية، وبالتالي تكون عنصر إرباك للسلام المجتمعي.

٦- تتعامل الفرق السياسية والدينية مع بعضها استنادا رواسب إيديولوجية وحوادث تاريخية وأخرى معاصرة، ويعد النظام الديمقراطي الأكثر رواجا للحكم في البلدان متنوعة النسيج الاجتماعي، فهل يفلح الحل الديمقراطي في العراق كنموذج مع كل هذه التقاطعات والتعارضات التي ينطوي عليها الفرقاء السياسيون؟ وهل بالضرورة أن يؤمن الجميع بفصل الدين عن الدولة لكي يتم ذلك الأمر؟ أم إن العلة ليست بالدين؟

أبدأ من حيث انتهى السؤال، فأقول، بلى، بل العلة في الدين، ولا أعني الدين كوحي إلهي، وكحقيقة في عالم التجريد، بل الدين كفهم وتطبيق بشريين. فقد جعل أتباع الأديان على ممر التاريخ من الدين عامل تباغض واحتراب، بينما أراده الله رحمة وسلاما ومحبة. وفي تقديري، ولا أنفرد في ذلك، أن المشكلة ليست مشكلة عراقية، بل هي مشكلة عموم الشرق الإسلامي، ومن هنا فنحن نحتاج ظاهرة مارتين-لوثرية على مستوى الثقافة الدينية لتصحيح مسار (الإسلام السلفي) حسب اصطلاح المفكر أحمد القبانجي، وظاهرة أتاتوركية على مستوى الثقافة السياسية لتصحيح مسار (الإسلام السياسي) حسب اصطلاح نفس المفكر، والذي يقدم في مقابل هذين الفهمين للإسلام (الإسلام المدني)، ويستدل بأدلة متينة على أنه هو الذي يمثل حقيقة الإسلام في جوهره. والعملية التصحيحية هذه تحتاج في تقديري إلى كامل القرن الذي نعيش فيه. ولكن هذا لا يعني الانتظار، بل لا بد من البدء بإنجاز الممكن من المشروع الإصلاحي، فلعلنا أو لعل من يأتي بعدنا يختصر الزمن بإذن الله تعالى رحمة منه بعباده. أما عن سؤال ما إذا سيفلح الحل الديمقراطي في العراق، فإذا كان السؤال عما ينبغي أن يكون، فلا خيار لنا ولعموم شعوب المجتمع الإنساني، غير الديمقراطية، التي أبدعتها التجربة الغربية، لتكفر عن كل عصور التعصب والأصولية والاحتراب والعنصرية والاستعمار. وأما إذا كان السؤال عما سيكون هذا أو لا يكون، فلا أميل إلى طرح التخمينات، ولكن أقول إن عملية التحول الديمقراطي ستواجه تحديات كبيرة، وأملي ألا ينهار المشروع، ليقف رواد الإسلام السياسي في يوم قيامة التاريخ، وفي يوم قيامة الله، ليسألوا عن مسؤوليتهم في مآل فرصة دمقرطة العراق إلى الضياع، ومآل المشروع الوطني الديمقراطي إلى الانهيار. المشروع أمامه كما قلت تحديات خطيرة، ولذا لا بد من مشروع سياسي، وآخر ثقافي، وثالث ديني فيما هو إصلاح الفكر الديني كفهم بشري، لمواجهة تلك التحديات.

٧- كثير ما تثير بعض الانتقادات مثل الضجة التي أحدثتها الرسوم الكاريكاتورية وكتاب سليمان رشدي ردود أفعال متباينة في الأوساط الإسلامية تتدرج بين الإدانة والمقاطعة الاقتصادية وصولا إلى العنف وفتاوى هدر الدم. ما هو الضابط برأيكم من وجهة نظر إسلامية تجاه الفكر الناقد وحرية الفكر؟

في وقت تلك الضجة التزمت الصمت، ولكن بعد أن هدأت العاصفة نسبيا، كتبت أن الذي رسم تلك الرسوم المسيئة إلى نبينا الكريم (ص)، إنما كان المسلمون المنتسبون إلى كل من (الإسلام السلفي) بنسختيه الشيعية والسنية، و (الإسلام السياسي) أيضا بنسختيه الشيعية والسنية، ولم تكن مهمة الصحيفة الدانماركية أو رسام الكاريكاتير، إلا القيام باستنساخ الصورة التي رسمها أولئك المسلمون أنفسهم عن نبيهم وعن دينهم بأيديهم هم، وعرضوها بتلك التشويهات للعالم، ولذا كان لا بد للمسلمين من أن ينظموا تظاهرات غضب صاخبة ومستنكرة، ليس ضد الدانمارك، بل ضد أنفسهم في إطار ثورة من الداخل على الذات، كما عبرت عام ٢٠٠٣ في مقالة دعوت فيها إلى مثل هذه الثورة التصحيحية. فحري بنا أن نوجه غضبنا إلى أنفسنا. لا أقول إننا يجب أن نلزم الصمت تجاه الإساءات المقصودة أو غير المقصودة تجاه مقدساتنا، بل علينا أن نتعلم كيف تكون احتجاجاتنا حضارية، وذات تأثير إيجابي، حتى على من يختلف معنا، ومحرج لخصومنا، ولا نكون في ردود أفعالنا هيستيريين كمن مسه مس من الخبال، فنثير علينا الضحك حتى الإعياء، والاستقباح حتى التقيؤ. ولا تحل القضية بإصدار فتاوى إهدار الدم المشكلة أن الكثيرين من المسلمين فهموا التدين صلاة وحجا وطقوسا وحضور مساجد ودماء لا بد أن تراق، إما دماؤنا لنحظى بحسنى الشهادة، أو دماء عدونا لنحظى بحسنى النصر. انظر حتى في شهر رمضان المبارك، الذي هو شهر السلام والرحمة والمحبة، كثير من الفضائيات تعرض مسلسلات تاريخية من شأنها بعث روح ما يسمى بالجهاد ضد كل من هو غير مسلم، وكأن إراقة الدماء هي الركن السادس، ومن ضرورات الدين التي تتقدم على الصلاة والزكاة والصدق والعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى والإنفاق والعفو.

٨- هل يجب أن يكون للتسامح حدود يتوقف عندها؟ أو إن حرية الفكر والمعتقد مكفولة للجميع إلى أبعد الحدود؟ (وأؤكد حرية الفكر وليس حرية العمل أو الممارسات!)

في تصوري، ليس كديمقراطي وحسب، بل حتى من زاوية فهمي للدين نفسه، أن حرية الفكر والتعبير والاعتقاد واللاإعتقاد يجب أن تكون مكفولة بلا حدود، إلا ما فيه إساءة واستفزاز للمشاعر، أو ما فيه هدم لنفس مبدأ حرية الرأي والاعتقاد، فلا يمكن أن تستغل هذه الحرية فيمارسها طرف لقمعها عند الآخر. فحتى الذي يشك بدين ما على أنه وحي الله، يجب أن نكفل له الحرية غير المشروطة، إلا بما ذكرت، ليعرض شكوكه وأفكاره بلغة علمية وبأخلاقية مراعاة المشاعر العامة، وفرق بين مراعاة المشاعر واحترام القناعات الطوعية، وبين أن يكون المرء مرعوبا وهو يحمل قناعات لا يرتضيها المجتمع، خشية أن يكتشفه ذلك المجتمع، أو تكتشفه المجموعات أو المؤسسات الدينية متلبسا بجريمة أن يفكر أو يفهم الأشياء خلافا لما يريدون له أن يفكر ويفهم، فيعيش مرعوبا من أن تشن عليه حرب التكفير، ويلوح له بحبل مشنقة هنا، أو سيف سياف هناك، تنفيذا لما يسمى بحكم المرتد. والذي يخاف على دينه من حرية الفكر، فهو من غير شك متزعزع الثقة بذلك الدين، لأن من يكون واثقا بأنه دين الله، لا يخاف عليه من الحرية. بل حتى من موقع الحرص على الترويج للدين، بما يسمى (دعوة) حسب المصطلح الإسلامي أو (تبشير) حسب المصطلح المسيحي، لا يكون قادرا على ممارسة دعوته في أجواء قمع الحريات، حيث تكون قلوب الناس مرعوبة منه ونافرة بالتالي نفسيا من دعوته، لأن القلب المطمئن وحده، وليس القلب المرعوب يستطيع أن يتلقى خطاب الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة.

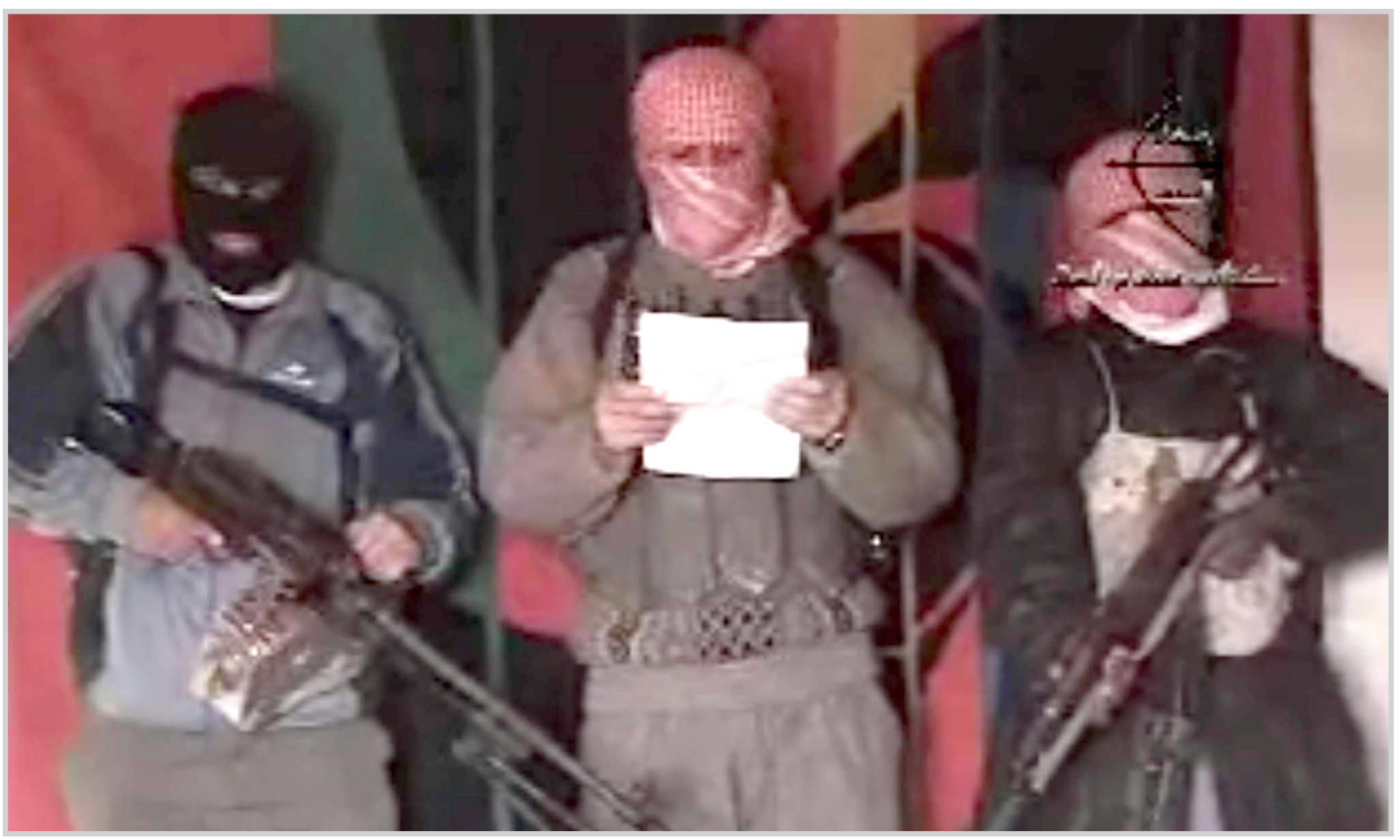

نحتاج الى ظاهرة مارتين- لوثرية لتصحيح مسار (الاسلام السلفي)